

ضوابط تغير الأحكام بتغير الظروف

## Dhowabi Taghoiyur al-Ahkam bi Taghoiyur az-Zhuruf

سودرمان سوفرمين

Institute Agama Islam Negeri (IAIN) Sumatera Utara

Jl. Willem Iskandar, Pasar V, Medan Estate 203

E-Mail: sudirmzfakh@yahoo.co.id

### Abstraction:

Hukum adalah suatu aturan, baik itu yang bersumber dari Ilahî disebut dengan hukum *taklifi*, maupun yang bersumber dari Insânî disebut dengan hukum *wadh'i*. Namun dikarenakan keadaan tertentu, hukum terkadang dapat berubah dari yang semula, bisa dikarenakan karna situasi, tempat, iklim, teknologi, dll. Tetapi, suatu hukum dapat berupa harus memiliki ketentuan-ketentuan yang bersifat akurat, tidak semua keadaan bisa merubah suatu hukum.

**Kata-kata Kunci:** *Al-Zurûf, al-Ahkâm, Tagoyur.*

المقدمة:

مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية قد تميزت بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها نظاما تشريعيا متكاملًا قائمًا بذاته. ومن هذه الخصائص:

الشمول والعموم الثبات والمرونة.

أما الشوموم فيبدو في أن أحكام الشريعة الإسلامية قد غطت كل جوانب الحياة، سواء فيما يتعلق بتنظيم علاقة الأفراد بعضهم ببعض، أو علاقة الفرد بالسلطة أو الدولة أو علاقته بخالقه. وعلى الرغم من قلة نصوصها-من حيث العدد-إلا أنها تضمنت بصورة أو أخرى، كل القواعد الأساسية اللازمة، لتقدم المجتمع وازدهاره.<sup>1</sup>

وأما العموم فيبدو في أن أحكامها شرعت لأفعال إنسانية مجردة، أي لا تختص بأشخاص معينين، وإنما بمن تصدر عنه هذه الأفعال وتتوفر فيه شرائط التطبيق، كما تبدو - أيضا - في كون هذه الأحكام جزءاً من رسالة الإسلام التي جاءت للناس كافة، ومن ثم فإنها لا تختص بشعب معين أو زمن بعينه.

وأما الثبات فيبدو - أولاً - في أن أصول هذه الشريعة من عبادات ومعاملات وأخلاق، لا يتطرق إليها التغيير أو التبديل، لأنها وحي منزل لا قوانين وتشريعات تصدرها المجتمع، ومن ثم يكون له حق تغييرها وتبديلها إذا أراد ذلك.<sup>2</sup>

ويبدو - ثانياً - في الأهداف والغايات التي توخاها المشرع، لتحقيق مصالح الناس، في كل عصر وهذه المصالح-مع تنوع صورها وأشكالها- ترجع إلى حفظ الأمور الخمسة التالية، وهي: الدين، النفس، والعقل، والنسل، والمال، ولذلك فإن الأحكام المتعلقة بها تتسم بالثبات والاستقرار.

وأما المرونة فتبدو - أولاً - في صياغة نصوص الشريعة، حيث اتسمت بالإيجاز وعدم البسط في التعبير عن كثير من القواعد التشريعية، وينطوي ذلك- ضمناً - على تأكيد حق البشر في ابتناء الأحكام على هدي هذه القواعد والمبادئ، واختيار الوسائل والأساليب التي تناسب مع ظروفهم وحاجتهم.

وتبدو - ثانياً - في أن هذه النصوص عللت الكثير من الأحكام التي جاءت بها، والتعليل بيان لما يترتب على الأفعال المأمور بها من مصالح تعود على الناس ثمرة امتثالهم، وعلى المنهايات من مفساد نتيجة إقترافها، وهذا الأسلوب، يناهض بأن الأحكام لم تكن محض أوامر ونواه تعبدية قصد بها مجرد إخضاع المكلفين لها، ولكنها جاءت لتحقيق مصالحهم، تجلب لهم المنافع، وتدفع عنهم المضار، وفيه إشارة إلى أنها تدور مع مصالح فحيثما توجد المصلحة فثم شرع الله، ويرشدنا من وراء ذلك إلى أن نسلك عند التطبيق هذا الطريق، فلا نبعد عنه، وأن الحكم متى

<sup>1</sup> الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة 1979، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، ص 447، فقرة 1326.

<sup>2</sup> تغيير الظروف في الشريعة الإسلامية، محمد قاسم المنسي، دار السلام، القاهرة، 2010، ص 64 وما بعدها.

تغيرت مصلحة أو أصبح لا يحقق مقصور الشارع منه يجب تغييره وإلا كنا مناقضين لمقصود الشارع، ومن هنا صرح الفقهاء بأن الفعل إذا لم يوصل إلى مقصود الشارع منه كان لاغيا.<sup>3</sup>

وتبدوا - ثالثا - في أن الشريعة راعت ظروف العباد الاستثنائية أو ما يسمى بالضرورات والأعذار التي تنزل بالناس، فقدّرتها حق قدرها، وشرعت لها أحكاما استثنائية تناسبها، تخفيفا عن العباد ورحمة بهم.

وبهذا الخصوص، استطاعت الشريعة الإسلامية أن تواجه - عبر الزمان والمكان - المشكلات أو التطورات الاجتماعية المختلفة دون أن تتخلّى عن شخصيتها المتميزة أو تحتاج إلى عناصر قانونية أخرى، لا تتفق معها في المنهج أو المغاية.

لكن تحقيق ذلك - في عالم الواقع - استلزم جهودا متتابة، قام بها الفقهاء المسلمون في كل عصر، للملائمة بين النصوص الدينية التي لا يستطيع أحد إلغاؤها أو نسخها وبين الظروف الجديدة التي لا يستطيع أحد تجاهلها، وليس التراث الفقهي في حقيقة الأمر إلا تعبير واضح عن حقيقة هذه الجهود.<sup>4</sup>

وبهذا يوجب ألا ينقطع الاجتهاد، لأن الظروف الملائمة، للأشخاص أو للوقائع والأحداث في تغير مستمر، كما أنها تؤثر في تشكيل علة الحكم، وتوجيه الاستدلال بمدركه الشرعي.

ومن ثم فإن تغير هذه الظروف يكون سببا في اختلاف الأحكام الشرعية، ذلك أن الحكم يتعلق - عند التطبيق - بوقائع ذات ملابسات وأحوال محددة، فإذا ما تغيرت هذه الملابسات أو الأحوال كان ذلك علامة على أننا أمام وقائع جديدة تستلزم أحكاما جديدة. وهكذا تختلف الأحكام باختلاف الظروف.

### مفهوم التغير عند العلماء

التغير يطلق في اللغة على الانتقال والتحول، فغير الشيء، أي بدل به غيره، وأزال معاملة كلها أو بعضها يقال: غيرت دابتي، وغيّرت ثيابي، وغيّرت داري، إذا استبدلتها بغيرها أو بنيتها بناء غير الذي كان.<sup>5</sup>

<sup>3</sup> الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية، بيروت، 1982، ص، 131 وما بعدها.

<sup>4</sup> منهج عمر بن الخطاب في التشريع، لأستاذنا الدكتور محمد بلتاجي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970، ص 32 وما بعدها.

<sup>5</sup> المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، جزء 2، ص 688.

الذي نقصد هنا، المفهوم التغير في معنى التحول الذي يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغيير يحدث في ظاهرية ما لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.<sup>6</sup>

ومما لا شك فيه أن التغير يمثل إحدى الحقائق الثابتة في حياة البشر ويتجلى ذلك واضحاً في المجتمعات والأفراد والأفكار والمبادئ، بل إن جميع مظاهر الكون جاضعة للتغير المستمر، إذ هو إحدى السنن الكونية التي لا تتبدل ولا تتخلف، كل ما هنالك أن ثمة ظواهر أسرع في حدوثها من ظواهر أخرى وأن بعض المجتمعات أبطأ في الاستجابة للتغير من غيرها.

وقد صوّر لنا ابن خلدون هذه الحقيقة في قوله: "إن أحوال الأمم، وعوائدهم، ونحلهم، لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك في الآفاق والأقطار والأزمنة، والدول، سنة الله التي قد خلت في عبادته."<sup>7</sup>

### أما عوامل التغير والمؤثرات التي تؤدي إليه، فهي:

أولاً: العامل البيئي: وهو ما يطرأ على البيئة الطبيعية من تغير، ومدى انعكاس هذا التغير على الأنشطة الاجتماعية، وظواهر المجتمع.

ثانياً: العامل السكاني: وذلك باعتبار أن الأفراد هم العنصر الفعال في حمل لواء التغير، فكل تغي يحدث في السكان من حيث الزيادة والنقصان والكثافة والتخلخل والحركة، ينعكس في نشاطات المجتمع، ويؤدي إلى تغير في القوى الاجتماعية.

ثالثاً: الثورات الحروب: باعتبارها من العوامل القوية في إحداث موجات التغير، وفي كثير من الظروف تعمل الثورات الداخلية على التعجيل بتحقيق مرحلة تقدمية من العسير تحقيقها عم طريق التطور البطيء.

---

<sup>6</sup> دراسة المجتمع، للدكتور مصطفى الخشاب، مكتبة الإنجلو، طبعة 1975م، ص. 188.

<sup>7</sup> المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، المطبعة الأزهرية، 1348هـ، 1988م، ص 23، 24.

رابعاً: التغييرات التكنولوجية: وتتمثل في المخترعات والوسائل الحديثة التي أحدثت تغييرات جذرية في ميادين مختلفة، وعملت على تيسير سبل الحياة أمام الناس، وتطوير الأنظمة الاقتصادية والإعتماعية إلى درجة كبيرة لم تشهدها المجتمعات قبل وجود هذه المخترعات والوسائل.

خامساً: العوامل الفلسفية والفكرية: وذلك أن كل تغير يحدث في الأصول الفكرية والذهبية لا بد أن يحدث صده في النظم الإجتماعية.

سادساً: الإنتشار الثقافي: والإستعارات الحضارية، وتبادل الخبرات.

سابعاً: القادة والزعماء: الذين يقودون الشعوب للثورة على الأوضاع الظالمة.

ثامناً: الصراع بين الأجيال: أو بين الجماعات المختلفة، داخل المجتمع الواحد.

فهذه العوامل منفردة أو مجتمعة تؤدي إلى إحداث تغييرات متفاوتة الأثر والحجم من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، وتؤدي إلى تعديل في أساليب الناس في الحياة الأسرية والاقتصادية والسياسية وغير ذلك، إذ إن المجتمع شبكة من العلاقات المنمطة، التي نشارك فيها كل الأعضاء بدرجات مختلفة، وهذه العلاقات تتغير ويتغير تبعاً لها السلوك في الوقت نفسه، ومن ثم يواجه أعضاء المجتمع مواقف جديدة عليهم أن يستجيبوا لها.<sup>8</sup>

## تغير الظروف

أما كلمة الظروف فتطلق في اللغة على الأوعية.

جاء في لسان العرب. قال الليث: الظروف وعاء كل شيء حتى إن الإبريق وعاء لما فيه وقالوا: إنك لغضيض الطرف، نقي بالظرف وعاءه، أي أنك لست بخائن.<sup>9</sup>

---

<sup>8</sup> أصول علم الاجتماع، للدكتور عبد الباسيط محمد حسن وآخرون، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ص 205.

<sup>9</sup> لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار المعارف، 711هـ، مادة ظرف. ص 2748.

وعلى هذا فالظروف هي الأوعية التي تشتمل على شيء ما حسيا كان أو معنويا، فكل شيء يحوي بداخله شيئا آخر يسمى ظرفا، ولذلك يعتبر الزمان والمكان ظرفا، لأنهما يحتويان وقائع الحياة وأحداثها، فهما وعاء النشاط الإنساني من بداية والحياة حتى نهايتها.

ويكاد يكون معناها في الاصطلاح قريبا من معناها - في اللغة - حيث يراد بها: مجموعة المؤثرات والعوامل المادية وغيرها، التي تحيط بالإنسان، وتسهم - بصورة أو أخرى - في توجيه سلوكه الفردي أو الجماعي، تعديله كليا أو جزئيا.

فالبيئة وما تتميز به من ظواهر الحرارة البرودة، والثروة الطبيعية والناعية، من حيث القلة والوفرة، ونظم الحكم من حيث تحقيق العدالة أو إهدارها، والتواصل الحضاري بين شعوب العالم المختلفة، والحروب وما ينتج عنها من نتائج، كل هذه المؤثرات وغيرها، تمثل الظروف المحيية بالأفراد والمجتمعات والتي تؤثر في العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم، كما تؤثر في النظم التي يتركب منها البناء الاجتماعي، ومن الطبيعي أن تستقر هذه العلاقات وهذه النظم، باستقرار هذه المؤثرات، وتتغير بتغيرها.

وليس معنى هذا أن السلوك الإنساني خاضع للمؤثرات الخارجية وحدها، ومن ثم لا يحدث التغير إلا عند تغير هذه المؤثرات.

## 1. الحكم:

الأحكام جمع لكلمة حكم.

وهو في اللغة يطلق على عدة معان.<sup>10</sup>

- فقد يكون بمعنى: العلم والعقل، قال تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ الْهُكْمَ صَبِيًّا) (مريم 12). أي علما وفقها، وكذلك قولهم: الصمت حكم وقليل فاعله.

---

<sup>10</sup> لسان العرب، ص 951، 952.

-وقد يكون بمعنى: القضاء، وحكم عليه بالأمر يحكم حكما وحكومة.

-وقد يكون بمعنى: الحكمة، قال تعالى: (مَا كَانَ لِيَشِيرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا

لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ) (آل عمران 79).

أما في الإصطلاح فقد اختلف المراد به على النحو التالي:

-فالأصوليون يعرفون الحكم بأنه: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا أو وضعاً.

أما الفقهاء فيطلقون الحكم على اثر خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين، أي ما ثبت بذلك الخطاب، وهو أمر حادث، لأنه صفة يتصف بها فعل المكلف، أو يكون أثراً لذلك الفعل الحادث بعد وجوده.

مثل ذلك: أن الله حرم قتل النفس المعصومة إلا بحق يوجب ذلك، فهذا التحريم القديم هو خطاب الله، أي كلامه النفسي الأزلي القديم الصالح للتوجيه للمكلفين، وأنزل قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (الإسراء 33). ليكشف لها عن هذا الحكم، والمجتهد يبحث في هذا النص فيفهم منه حرمة القتل للنفس البريئة بناء على أنه نهي مطلق والنهي المطلق يفيد التحريم، فيصف هذا القتل الذي هو فعل المكلف بالحرمة، فيقول: قتل البريئة حرام.

فالتحريم الأزلي هو الحكم عند الأصوليين، والحرمة التي يتصف بها القتل هو الحكم عند الفقهاء، وهو أثر لذلك

التحريم.<sup>11</sup>

أما عند رجال القانون: فالحكم عندهم هو: ما يسمى بالقاعدة القانونية: وهي خطاب موجه إلى الأشخاص في المجتمع، يتضمن إباحة فعل أو أمراً بفعل أو نهي عن فعل، وتتصف القاعدة القانونية بالعمومية والنظام وهو بهذا المعنى يقابل الحكم عند الأصوليين.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> أصول الفقه الإسلامي، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1982م، ص 64-69.

<sup>12</sup> المبادئ العامة في القانون، للدكتور فرج الصدة، نشر معهد الدراسات الإسلامية، 1977م، ص 12.

وفي القانون الجنائي يشمل الحكم كل القرارات التي تصدرها جهات التحقيق أو الحكم في المنازعات التي تطرح عليها، ولكنه بالمعنى الدقيق نطلق على القرارات التي تصدرها المحاكم.<sup>13</sup>

ومما سبق يتبين لنا أن كلمة الحكم -في الإصطلاح- يختلف معناها بحسب أعمال كل طائفة، فقد تُطلق على الأدلة الشرعية، وقد تُطلق على الأحكام الإجتهادية المستنبطة من هذه الأدلة، وقد تُطلق على الأحكام التي يصدرها القاضي في الوقائع التي تعرض عليه، وقد تُطلق على القواعد القانونية، وهكذا.

## 2. الشريعة:

أما كلمة الشريعة فإن أصل معناها -كما ورد في معاجم اللغة- أنها الطريق المستقيم أو الواسع، كما تعني القرب من الشيء أو العلو والرفعة، أو المورد والمنع.<sup>14</sup>

وعلى هذا يدور معناها حول الطريق الواضح المستقيم الذي يوصل إلى الحياة والرفعة، وقد استعمل القرآن هذه الكلمة في آيات ثلاث:

الأولى: هي قوله تعالى: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) (الجناتية، 18)، وهي تعني هنا الطريقة، المنهاج أو الهدى أو الدين.

والمراد أن الله تعالى بيّن لرسوله وللناس جميعا الطريق الواضح المستقيم في أمور الدنيا والدين، ومن ثم يأمره باتباع هذا الطريق، وترك الطرق الأخرى، لأنها قائمة على الهوى وعدم العلم.

الثانية: هي قوله تعالى: (شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ) (الشورى، 13).

<sup>13</sup> نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء، للدكتور محمد سلام مذكور، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1984م، ص 28 و 29.

<sup>14</sup> لسان العرب، مادة (شرع).



والمراد -كما ذكر القرطبي- أن الذي له مقاليد السموات والأرض شرع لكم من الدين ما شرع لقوم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، ثم بين بقوله تعالى: (أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ) (الشورى، 13). وهو توحيد الله وطاعته، والإيمان برسله وكتبه، بيوم الجزاء، ولسائر ما يكون الرجل بإقامته مسلماً. ومعنى شرع: أي نهج وأوضح وبين المسالك، وقد شرع لهم يشرع شرعاً، أي سنّ، والشارع: الطريق الأعظم.

الثالث: هي قوله تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (المائدة، 48).

فالشرعة أو الشريعة أي الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها إلى النجاة، أما المنهاج فهو الطريقة المستمرة، وهو النهج والمنهج.

ومعنى الآية أنه جعل التوراة لأهلها والإنجيل لأهله، والقرآن لأهله، وهذا في الشرائع والعبادات والأصل التوحيد لا اختلاف فيه.<sup>15</sup>

ومما سبق نفهم أن كلمة الشريعة في القرآن الكريم تُفيد معنى: الطريق الواضح المستقيم الذي يقود إلى السعادة في الدنيا والآخرة، وهي بهذا المعنى تشبه معناها اللغوي، غيى أن القرآن أضاف إلى الإستعمال اللغوي دلالة جديدة، هي الدلالة الشريعة والتي تعني أن لكل أمة شريعة، أي طريقة تناسب أهلها مع اتفاق جميعا الشرائع في الأصول والأسس العامة، وإنما وقع الاختلاف بين الشرائع في الفروع والمسائل الجزئية، ويؤيد هذه الملاحظة أن القرآن لم يجمع كلمة الشريعة، وإنما استخدمها مفردة.

ومن ثم فكلمة الشريعة قد تطلق على الأديان السماوية جملة، باعتبار أنها ترسم الطريق المستقيم والواضح، وقد تطلق على دين واحد، ولهذا يصح أن نقول الشريعة الإلهية ونعني بذلك الأديان السماوية، ويصح أن نقول: شريعة الله إلى بني إسرائيل، وشريعة الله إلى المسلمين، ونعني بذلك الشريعة التي نزلت على موسى عليه السلام، والشريعة التي نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا عن الدلالة اللغوية والقرآنية لكلمة الشريعة.

<sup>15</sup> الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الشعب، القاهرة. ص 5831.

أما الدلالة الإصطلاحية: فقد عني بها: كل ما جاء في القرآن الكريم من عقائد وأخلاق وتشريعات عملية من عبادات ومعاملات، وهي بهذا المعنى مرادفة لكلمة الدين بالمعنى الأعم.<sup>16</sup>

وقد ذهب إلى هذا كل من: الشاطبي والتهانوني.

فالشاطبي يميل إلى أن معنى الشريعة أنها تحد للمكلفين حدوداً في أفعالهم وأقوالهم، واعتقاداتهم وهو جملة ما تضمنته.<sup>17</sup>

أما التهانوني فيرى أن الشريعة هي ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي من الأنبياء صلى الله عليهم وعلى نبينا وسلم، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل، وتسمى فرعية وعملية، ودون لها علم الفقه أو بكيفية الاعتقاد، وتسمى أصلية واعتقادية، ودون لها عمل الكلام، ويسمى الشرع أيضاً بالدين والملة،<sup>18</sup> وقد تطورت دلالة الكلمة فيما بعد، حتى صارت تطلق على النصوص التي تتضمن الأحكام العملية المتعلقة بما يصدر عم المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات على نوعين: عبادات ومعاملات، أو تطلق على ما يستنبطه المجتهدون والفقهاء من هذه النصوص، أي الفقه، ومن ثم يكون الفقه والشريعة بمعنى واحد.

غير أن من الدارسين من يرى ضرورة فصل الشريعة عن الفقه، بحيث تختص الشريعة بالقواعد الكلية والمبادئ الشرعية العامة المتضمنة في القرآن الكريم والسنة النبوية.

أما الفقه فينصرف إلى فهم هذه القواعد، والمبادئ وتفسيرها في ضوء الظروف المتخلف والواقع العملي.

ومن ثم فالشريعة بهذا الاعتبار إنما تُطلق على هذه الأصول الثابتة الخالدة التي لا تتغير أبداً، والتي صاغها الشارع الحكيم، فيما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من قرآن وسنة، وهي بهذا سابقة على المجتمع وحاكمة له، ولا تتغير بتغير الظروف والبيئات، ولا تتصور الإضافة إليها بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي.

<sup>16</sup> تطبيق الشريعة الإسلامية، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1984م، ص 21، 48، 71.

<sup>17</sup> الموافقات، للشاطبي، تعليق: الشيخ محمد حسنين مخلوف، دار الفكر، بيروت، ج 1، ص 53.

<sup>18</sup> كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوني، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ج 4، 129، 130.

أما الفقه فيختص بالأحكام العملية المستنبطة من هذه الأصول، ومن ثم يتغير بتغير الظروف والوقائع.

### 3. معنى تغير الظروف

ومن هنا فإن ما نقصده بتغير الظروف، هو تغير الواقع أو الأوضاع والنظم الاجتماعية التي تربط بين الأفراد المجتمع وعناصره، وما يعقب ذلك من تغيرات في سلوك الأفراد ومعاملاتهم، تؤدي إلى وجود مشكلات وعلاقات جديدة، وتستلزم حلولاً وأحكاماً ملائمة لها.

وبعبارة أخرى: إن مصالح الناس ترتبط بالنظم الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً، وبحيث إذا حدث تغير ما في هذه الأنظمة أعقبه تغير في حجم نوعية المصالح التي تنشأ بين أفراد المجتمع، إذ المجتمع عبارة عن شبكة من العلاقات المتداخلة، ومن ثم يؤدي تغير نظام واحد منها إلى تغيير سائر الأنظمة.

وتتفاوت هذه التغيرات من من مجتمع لآخر، قوة وضعفاً، ضيقاً واتساعاً، بسبب تفاوت المؤثرات العوامل التي تؤدي إلى إحداثها.

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن هذه التغيرات لا تعيننا في ذاتها، وإنما في الآثار الناشئة عنها، حيث تتغير بسببها صور المعاملات وأنماط السلوك وتنسأ علاقات جديدة وأوضاع اجتماعية جديدة تستلزم إعادة النظر في مدى فعالية الضوابط الشرعية للعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع في ضوء المتغيرات الجديدة.

إن اهتمام الشريعة ينصب أساساً على السلوك الإنساني من حيث النتائج المترتبة عليه، صلاحاً فساداً، ظلماً وعدلاً، وقد وضعت لذلك أحكاماً معيارية، يترتب على الالتزام بها أو عدم الالتزام حدوث الصلاح أو الفساد.

وقد انتبه فقهاؤنا إلى ذلك — عند تعريفهم للفقه:

يقول الإمام الغزالي: "الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين، كالوجوب، والحظر، والإباحة، والندب، والكراهة، وكون العقد صحيحاً أو فاسداً، أو باطلاً، وكون البعادة قضاءً أو أداءً، وأمثاله".<sup>19</sup>

فالأفعال الإنسانية إذن هي موضوع علم الفقه، أو الشريعة بالمعنى الإصطلاحي، من ناحية الحكم على هذه الأفعال بالصحة أو البطلان، ولذلك يعتبر الفقه من العلوم المعيارية.

وهنا ملاحظتان:

الأولى: أن الأحكام التي وضعتها الشريعة معايير للسلوك المقبول شرعاً، تتسم بالتجرد والعموم وعدم الارتباط بواقع زمني أو مكاني بعينه.

الثانية: أن الأفعال الإنسانية تتأثر بكل ما يحيط بها من ظروف وملابسات، ومن ثم تختلف بحسب الزمان والمكان والأشخاص، وتختلف تبعاً لذلك الأحكام المتعلقة بهذه الأفعال.

والخلاصة: أن تغير الظروف يراد به اختلاف العوامل والمؤثرات المحيطة بالأفعال الإنسانية والتي يترتب عليها اختلاف مصالح الناس وحاجاتهم، والفقيه يراعي ذلك كله عند إنشاء الحكم الشرعي، ومن ثم تختلف الأحكام باختلاف هذه الظروف والعوامل.

#### 4. ضوابط تغير الأحكام بتغير الظروف.

الضابط الأول: ألا يكون التغير مخالفاً للنصوص الشرعية:

- ينبغي أن نقرر - في البداية - أنه ليس كل تغيير في الظروف واجب الإعتبار في الشريعة الإسلامية، وذلك لأن ثمة نوعين من التغيرات لا بد من التمييز بينهما:

<sup>19</sup> المستصفي، للإمام أبي حامد الغزالي، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، الأزهر، ج 1، ص 11.

أحدهما: تغيرات إيجابية تظهر في واقع الحياة بصورة طبيعية، بسبب العوامل والمؤثرات التي أشرنا إليها من قبل، كتغير الأعراف والعادات والإجتماعية، أو ظهور معاملات وعقود مالية جديدة، أو تطور وسائل الإتصال والمعرفة، وغير ذلك (مما يدخل في نطاق النتائج الطبيعية لرفي الإنسان، ونموه العلمي والعقلي، وارتقاء الأسباب والوسائل المادية في النقل والمواصلات، فهذه تغيرات طبيعية حقيقية من وجهة نظر الإسلام).<sup>20</sup>

ثانيهما: تغيرات سلبية ليست نتاج التطور الطبيعي لحياة البشر، وإنما هي تغيرات صناعية، ظهرت في الواقع، لخدمة أهداف معينة لأصحابها، أو لفرض أو ضاع وتقاليد مناقضة لقيم الشريعة وآدابها، ومن ذلك على سبيل المثال:

1. المؤسسات التي أوجدتها السيطرة الرأسمالية على الأموال، والنظم الإقتصادية الحديثة، فهذه المؤسسات تقوم وتنشر على أساس الربا وهو أمر لم تكتف الشريعة بتحريمه، وإنما اعتبرت من كبائر الذنوب التي تحقق البركة من الفرد والمجتمع، ومما لا شك فيه أن الشريعة لا ترفض فكرة المصارف في حد ذاتها، وإنما ترفض أن يقوم النظام الاقتصادي على أساس الإقراض أو الإقتراض بقائدة ربوية، لما يجلبه الربا من خراب ودمار، أضف إلى ذلك أن هذه المؤسسات هي جزء من نظام اقتصادي مخالف -من حيث الوسائل والغايات- الشريعة.
  2. العادات والتقاليد الغربية التي انتشرت -لأسباب عديدة- في المجتمعات الإسلامية- كالسفور، والاختلاط، واحتراف المرأة أعمالاً لا تتفق مع طبيعتها أو تؤدي إلى إخلالها بواجبتها الشرعية، وغير ذلك.
- فهذه تغيرات سلبية مصطنعة، تمثل خرجاً صريحاً على أحكام الشريعة الإسلامية.

إنما لزم التمييز بين هذين النوعين لما يلي:

أولاً: أن الخلط بينهما ينتج بلا شك- كما قال استاذنا الدكتور محمد بلتاجي- أنواعاً من الخطأ في التكيف الفقهي لبعض هذه التطورات التنظيمات، حيث يؤدي إلى مراعاة أعراف لم تنتج عن محض التطور البشري في مسيرته نحو الرقي في الوسائل، إنما تنجحت-بطريق القطع-(في بعض مجالات الحياة كالمجال الاقتصادي) عن سيطرة الاحتكارات العالمية ذات

<sup>20</sup> نحو وجهة إسلامية في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة، لأستاذ الدكتور محمد بلتاجي، مجلة أضواء الشريعة السعودية، العدد السابع، 1396هـ، ص 176.

النظم الربوية على مقدرات الاقتصاد العالمي في مجموعه، وإخضاعها هذا للاقتضاد لرغباتها في اكتناز الثروة العالمية بكل طريق يؤدي إليها.<sup>21</sup> أو نتجت عن محض الرغبة في التشبه بعادات وتقاليد المجتمعات الأخرى، دون النظر في كون هذه العادات والتقاليد مما يتفق مع مقدرات الشريعة الإسلامية أو لا يتفق معها.

ثانياً: أن الشريعة تقرر الأعراف والعادات التي نشأت - والتي يمكن أن تنشأ - عن محض التطور البشري ورفقي وسائله في التبادل والتحويل والضمانات والنقل وغير ذلك، لأنها لا تتصادم مع المقررات الإسلامية التي تتسع لكل نهضة عمرانية، تسعى نحو تقليل الجهد، وتقريب المسافات، ويسر وسائل المعاملات والمبادلات، بل تدعو الشريعة إلى هذه النهضة ما تلبس برغبة بشرية في الربا أو الاحتكار أو الاستغلال. ولكن الشريعة لا تقر ولا تتسع إطلاقاً للعادات والأعراف الناشئة عن نظم ليس وراءها في الحقيقة سوى الرغبة المسيطرة في اكتناز الثروات بكل طريق من الربا والاحتكار والاستغلال والقامرة، وإن تغطت بغطاء من المصالح العامة المدعاة.<sup>22</sup>

ثالثاً: أن البحث عن الحكم الشرعي لهذه التغيرات - سواء بتغيير حكم سابق أو باستحداث حكم جديد - يجب أن يقوم على أساس فحص الواقع جيداً لتمييز التغيرات الناشئة عن التطور الطبيعي والإيجابي لحياة البشر، وتلك الناشئة عن التغير السلبي والمصطنع، إذ يختلف الموقف الشرعي نحوهما.

فالتغير الإيجابي ينبغي الحفاظ عليه وتطويره في نطاق الشريعة العام، أما التغير السلبي فينبغي رفضه ومقاومته، أو تطويعه ليتوافق مع مقررات الشريعة.

وبناء على ما سبق، فإن التغير الذي يصلح أساساً لتغير الأحكام في الشريعة الإسلامية هو التغير الناشئ عن محض التطور البشري والرفقي في وسائل الحياة.

**الضابط الثاني: أن يكون التغير مطرداً أو غالباً:**

---

<sup>21</sup> نحو وجهة إسلامية، ص 176.

<sup>22</sup> نحو وجهة إسلامية، ص 177.

إذا جاء التغير في الظروف موافقا للنصوص الشرعية أو غير مخالف لها، فإنه يشترط فيه - بعد ذلك - أن يكون مطردا أو غالبا.

ومعنى الاطراد أنه لا يتخلف في الأمور، إذ لو تخلف لكان غير مطرد. فالاطراد يقتضي التتابع فالعرف مثلا على تقسيم المثر في النكاح إلي معجل ومؤجل، إنما يكون مطردا في البلد إذا كان أهله يجرون على هذا التقسيم في جميع حوادث النكاح.

أما الغلبة في أن يكثر عدد الأشخاص أو الأحداث التي يتعلق بها التغير نفسها

واشترط الاطراد والغلبة في التغير معناه أن يكون مستقرا في حياة أكثر الناس، ومعتزا لديهم، فيما يتصل بالعادات السائدة بينهم، أو المعاملات التي يتفقون عليها، وذلك لأن الشيء الذي اعتاد النسا عليه واتفقوا على التعامل به، صار في حكم القانون اللازم الذي يحتكم إليه في معرفة الحقوق والواجبات وصار من حاجاتهم ومتفقا مع مصالحهم، ومن ثم لم احترام ما ارتضاه مجموع الناس أو أكثرهم، ما دام لا يختلف نصوص الشريعة.

إن الاحتكم إلى عوائد الناس وأعرافهم - التي لم تخالف مقررات الشريعة - ضروري في حالتين:

الأولى: عند تفسير نصوص الشريعة التي جاءت بمحملة أو مطلقة.

الثانية: عند إنشاء أحكام ما لم ينص عليه.

لكن ذلك مشروط بأن تكون هذه العوائد - أو الأعراف - مطردة أو غالبة، لأنه سيحتكم إليها عند تطبيق النصوص

الشرعية أو إنشاء الإلتزامات بين الأفراد، ولا يصح عندئذ اعتبار العوائد النادرة أو غير المطردة.

وهذه مقرر أصولي متفق عليه. فالسيوطي وابن نجيم يقرران أن العادة إنما تعتبر إذا اطردت أو غلبت فإن اضطربت

فلا.<sup>23</sup>

والكرخي يقرر أن الأصل أن السؤال والخطاب يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ ونذر.<sup>24</sup>

والكمال بن الهمام يقرر أن الأحكام الشرعية إنما تُبنى على الغالب الأكثر.<sup>25</sup>

وبهذا أيضا أخذت مجلة الأحكام العدلية، فقررت في المادة (39) أن العبرة للغالب الشائع لا للقليل النادر.<sup>26</sup>

وعلى ذلك فإن اطردت عادة قوم على شيء ما، فإن هذه العادة تكون معتبرة، ويلزم جعلها مقياسا لأحكام التعامل عندهم، فلو باع شيئا بدراهم وأطلق، نزل على النقد الغالب، فلو اضطربت العادة في البلد وجب البيان وإلا بطل البيع.

وإنما اشترط الفقهاء اطراد العوائد والأعراف، لأن ذلك يكون قرينة دالة على المراد من الأقوال أو الأفعال، فتصرف المرء يحمل على الغالب في العرف والعادة، فلو لم تكون العوائد مطردة، لما أمكن حمل الألفاظ والتصرفات عليها.

فالقراي المالكي يشير إلى هذا فيقول: "إن مجرد الإستعمال من غير تكرار لا يكفي في النقل، بل لابد من تكرار الاستعمال إلى غاية يصير المنقول إليه يفهم بغير قرينة، ويكون هو السابق إلى الفهم دون غيره، والنقل إنما يحصل باستعمال الناس".<sup>27</sup>

كما يشير العز بن عبد السلام أيضا إلى ذلك، فيذهب إلى تنزيل دلالة العادات وقرائن الأحوال منزلة صريح الأقوال في تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرها.<sup>28</sup>

---

<sup>23</sup> الأشباه والنظائر، للسيوطي، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، ص 101. الأشباه والنظائر، لأبن نجيم، ص 47.

<sup>24</sup> رسالة الكرخي في الأصول مطبوعة مع تأسيس النظر للدبوسي، تحقيق: مصطفى محمد القباني الدمشقي، دار ابن زيدون، بيروت، ص 164.

<sup>25</sup> الفتح القدير، للإبن الهمام الحنفي، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1970م، ج6، ص 273.

<sup>26</sup> مجلة الأحكام العدلية، ج1، ص 43.

<sup>27</sup> الفروق، للقراي، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص 44، 45.



ومن الفروع الفقهية على ذلك:

- التوكيل في البيع المطلق يتقيد بضمن المثل وغالب نقد بلد البيع تنزيلا للغلبة منزلة صريح اللفظ.
- الأبنية والأشجار تندرج في بيع الدار، ولو لم يصرح البائع بذلك بناء على العرف الغالب فيه واندراجهما في بيع الأرض.
- دخل ماء الآبار والأنهار في عقود الإيجارات، وإن لم يشترط، لا طراد العرف بتبعيته.

### الضابط الثالث: أن يكون التغير جوهرياً.

- من الضروري أن يحدث تغير في الظروف، لأن التغير سنة الحياة، فكل شيء في هذا العالم الذي نعيش فيه يتغير - سواء أكان تقدماً إلى الإمام أم رجوعاً إلى الخلف - ولا يتوقف عند حالة واحدة.
- وتختلف مظاهر التغير من زمن إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، بحسب العوامل والمؤثرات التي تؤدي إلى حدوثه، فقد يكون شكلياً صورياً، وقد يكون أساسياً جوهرياً، وقد يكون دائماً مستمراً، وقد يكون طرئاً مؤقتاً، كما تختلف - أيضاً - الآثار الناشئة عنه فقد تكون إيجابية وقد تكون سلبية.. وهكذا.
- ولأنه ليس كل تغير في الظروف واجب الاعتبار والرعاية، نظراً لطبيعة التغير - في ذاته - من ناحية، ولما يترتب عليه من آثار ونتائج من ناحية أخرى، فإنه يشترط أن يحدث تغير جوهري أو جذري في الظروف التي تأسس عليه الحكم الفقهي.

ذلك أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فإذا تغيرت العلة أو المصلحة التي ترجى من تطبيق الحكم في ظروف معينة لزم تغييره بما يناسب العلة أو المصلحة الجديدة.

لكن وصف التغير بأنه جوهري أو غير جوهري يحتاج إلى معيار منضبط، لأن ما هو جوهري في بيئة أو زمن ما، وقد لا يكون كذلك في بيئة أو زمن آخر، ومن ثم لزم تحديد صفة التغير الجوهري من غيره.

فما معيار التغير الجوهري إذن؟

أن هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النظر بين القانون الوضعي والفقہ الإسلامي.

فالقانون الوضعي ينظر إلى المتغيرات المختلفة على أساس المصلحة الفردية أو المصلحة الاجتماعية فما يراه الفرد أو المجتمع جوهرياً أو غير جوهري - من الحاجات أو المصالح - يعد كذلك، فالفرد أو المجتمع هما - في النهاية - معيار الحاجة أو المصلحة.

أما الفقہ الإسلامي فإنه ينظر إلى التغيرات المختلفة على أساس المقاصد الشرعية فالحاجة أو المصلحة المترتبة على التغير - تكون جوهريّة أو غير جوهريّة - في إطار ما قصد الشارع من مصالح، لا في إطار الرغبات الفردية والاجتماعية، وتفصيل ذلك:

أن المقصد العام من وضع الأحكام الشرعية هو تحقيق مصالح الناس في هذه الحياة، بجلب النفع لهم أو دفع الضر عنهم، مصالح الناس في كل زمان ومكان لا تتفق من حيث الأهمية والدرجة على مستور الفر أو الجماعة، ومن ثم قسم الفقهاء المصالح إلى درجات أو مراتب على أساس استقراء الأحكام الشرعية وعللها.

وقد دل الاستقراء على أن مصالح الناس في هذه الحياة تتكون من أمور ضرورية، وأمور حاجية وأمور تحسينية، فإذا توافرت لهم فقد تحققت مصالحهم.

أما الأمور الضرورية: فهي ما تقوم عليه حياة الناس، ولا بد منها لاتقامة مصالحهم، وإذا فقدت اختل نظام حياتهم، ولم تستقم مصالحهم وعمت فيهم الفوضى والمفاسد، وهذه الأمور ترجع إلى حفظ خمسة أشياء: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

وأما الأمور الحاجية: فهي الأمور التي تسهل للناس حياتهم وترفع الحرج والمشقة عنهم، فإذا امتلت كلها أو بعضها وقعوا في الحرج ولحققتهم المشقة دون أن يختل نظام حياتهم كما في اختلال الضروريات، وهي في مجملتها ترجع إلى تيسير التعامل بين الناس، والترخيص بأحكام تخفف المشقات وترفع الحرج.

وأما الأمور التحسينية: فهي الأمور التي تحمل بها الحياة وتكمل، وإذا فقدت لا يختل من أجلها نظام الحياة، كما في فقد الضروريات، ولا يلحقهم حرج ولا مشقة في عيشهم كما في فقد الحاجيات بل تصير حياتهم غير طيبة تنكرها الفطر السليمة، وتسقط في تقدير العقول السليمة، وهي ترجع في مجملتها إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات.

وعلى هذا، فإن التغير يكون جوهريا إذا تعلق بالمصالح الضرورية أو الحاجية، ففي الأولى تخل حياة الناس بفقدائها وعدم مراعاتها، وفي الثانية يلحق بالناس حرج ومشقة في معاشهم، فإذا أدى تغير الظروف إلى اختلال مصلحة من المصالح الضرورية، كحفظ الدين أو العقل أو النفس أو النسل أو المال، أو أدى إلى وقوع الناس في الحرج والمشقة، لزم تغيير الحكم بما يدفع المفساد الناشئة عن فوت المصلحة أو حدوث المشقة، لأن التغير في هذه الحالة يعتبر جوهريا. وهذا ما دلّ عليه مسلك الشريعة في تشريع الأحكام.

#### الضابط الرابع: أن يكون التغير يقينيا أو قريبا من اليقين

ونعني بهذا الضابط أن بعض الأحكام الفقهية قد بني فيها الحكم على ما كان متاحا للفقهاء - من معارف وخبرات - في أزمنتهم، ومن ثم فإذا تغيرت الظروف، وتطورت وسائل المعرفة، بحكم التطور البشري، وتوصل العلم إلى نتائج تخالف ما كان معروفا من قبل، فإنه يعد النظر في هذه الأحكام على أساس ما استقر من نتائج الكشف العلمية، الحديثة وعدم صحتها أو عدم ملائمتها لما وصلت إليه الأوضاع المعاصرة من تطور.

ولكن الاستفادة بالإنجازات العلمية المعاصرة، وتأسيس الأحكام الفقهية عليها، يجب أن يظل في إطار الحقائق العلمية والمعارف اليقينية وحدها، وليس في إطار النظريات المعارف التي تحيط بها الشكوك، أو ما تزال في طور البحث والدراسة، إذ

إن الأحكام الفقهية مما يناط بها رعاية مصالح الناس، ومن ثم لا يصح - من الناحية الشرعية - أن تبنى هذه الأحكام على أمور غير مستقرة أو مؤكدة، لما يترتب على ذلك من مفاسد وأضرار.

وهذه بعض الأمثلة:

1. لقد بنى الفقهاء حكمهم في ثبوت النسب على معرفة أقصى مدة للحمل، واختلفوا في ذلك كما يلي:  
فعند الحنفية: أن أقصى مدة للحمل سنتان. قال في الهداية: "ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية إذا جاءت به لسنتين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها، لاحتمال العلوق في حالة العدة، لجواز أنها تكون ممتدة الطهر".<sup>29</sup>  
وعند المالكية: أنها أربع سنين، وقيل: خمس سنين.<sup>30</sup>  
وعند الشافعي: أربع سنين.<sup>31</sup>  
وعند الحنابلة: قال ابن قدامة: ظاهر المذهب أن أقصى مدة الحمل أربع سنين، وبه قال الشافعي وهو المشهور عن مالك، وروي عن أحمد أن أقصى مدته سنتان، وروي ذلك عن عائشة وهو مذهب الثوري وأبو حنيفة.  
2. لقد بنى الفقهاء الحكم بموت المفقود على أساس ما توافر من وسائل البحث عن المفقودين، المخاطر التي كانت تحف بها في أزمنتهم، ومن ثم اختلفت تقديراتهم للمدة التي يحكم بعدها بموت المفقود، على النحو التالي:  
قال الأحناف: إذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته، وهذا قول أبي حنيفة، وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الأقران، وفي المروي عن أبي يوسف مائة سنة، وقدره بعضهم بتسعين، والأقيس ألا يقدر بشيء، والأرفق أن يقدر بتسعين، وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت.<sup>32</sup>

<sup>29</sup> فتح القدير، ج4، ص 351.

<sup>30</sup> بداية المجتهد، لابن رشد القرطبي، البابي الحلبي، الطبعة الخامسة 1981م، القاهرة، ج2، ص 93.

<sup>31</sup> المغني المحتاج، محمد الشربيني الخطيب، البابي الحلبي، 1958، القاهرة، ج7، ص 477.

<sup>32</sup> خاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1324هـ، ج3، ص 340، 341.

وقال المالكية: إنه يؤجل أربع سنين سواء أكانت الزوجة مدخولا بها أم لا، دعتة قبل غيبته للدخول أو لا، وتعتد عدة الوفاة إن حكم بموته، ثم تتزوج من شاءت، لأن عمر رضي الله عنه هكذا قضى في الذي استهواه الجن بالمدينة، وكفي به إماما، ولأنه منع حقها بالغيبة، فيفرق القاضي بينهما بعد مضي مدة اعتبارا بالإيلاء والعنة.<sup>33</sup>

وقال الحنابلة: إذا كان ظاهر غيبته السلامة، كسفر التجارة في غير مهلكة، وإباق العبد، وطلب العلم والسياسة فلا تزول الزوجية ما لم يثبت موته.

3. لقد بنى الفقهاء الحكم بموت المفقود على أساس ما توافر من وسائل البحث عن المفقودين، المخاطر التي كانت تحف بها في أزمنتهم، ومن ثم اختلفت تقديراتهم للمدة التي يحكم بعدها بموت المفقود، على النحو التالي:

قال الأحناف: إذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته، وهذا قول أبي حنيفة، وفي ظاهر المذهب يقدر بموت الأقران، وفي المروي عن أبي يوسف بمائة سنة، وقدره بعضهم بتسعين، والأقيس ألا يقدر بشيء، والأرفق أن يقدر بتسعين، وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت، ويقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت.<sup>34</sup>

وقال المالكية: إنه يؤجل أربع سنين سواء أكانت الزوجة مدخولا بها أم لا، دعتة قبل غيبته للدخول أو لا، وتعتد عدة الوفاة إن حكم بموته، ثم تتزوج من شاءت، لأن عمر رضي الله عنه هكذا قضى في الذي استهواه الجن بالمدينة، وكفي به إماما، ولأنه منع حقها بالغيبة، فيفرق القاضي بينهما بعد مضي مدة اعتبارا بالإيلاء والعنة.<sup>35</sup>

وقال الحنابلة: إذا كان ظاهر غيبته السلامة، كسفر التجارة في غير مهلكة، وإباق العبد، وطلب العلم والسياسة فلا تزول الزوجية ما لم يثبت موته.

<sup>33</sup> حاشية الدسوقي، لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، البابي الحلبي، القاهرة، ج2، ص 479.

<sup>34</sup> حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1324هـ، ج3، ص 340، 341.

<sup>35</sup> حاشية الدسوقي، لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، البابي الحلبي، القاهرة، ج2، ص 479.

4. ذهب الفقهاء إلى الاعتداد بشهادة النساء فقط، فيما لا يطلق عليه الرجال غالباً مثل الولادة والاستهلال وعيوب

النساء، وكان ذلك مناسباً لعصورهم، حيث كانت الأمور المتعلقة بالنساء يرجع فيها إلى ذوات الخبرة منهن، ومن ثم

فقد اعتبرت شهادتهن في الأمور حجة يؤخذ بها عند الحاجة.

قال في الهداية: وتقبل (أي شهادة النساء) في الولادة، والتكارة والعيوب بالنساء في وضع لا يطلق عليه الرجال شهادة

امرأة واحدة، لقوله عليه الصلاة والسلام: شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه.<sup>36</sup> وإنما سقطت

الذكورة ليخف النظر، لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف.. ثم حكمها في الولادة أنه يثبت بشهادة امرأة واحدة، وأما

حكم البكارة فإن شهد أنهما بكر، يؤجل في العنين سنة، ويفرق بعدها، لأنها تأيدت بمؤيد، إذ البكارة أصل، وكذا في

رد المبيعة إذا اشتراها بشرط البكارة، فإن قلن: إنها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله إلى قولهن، والعيب يثبت بقولهن

فيحلف البائع.

#### الضابط الخامس: أن يكون التغير موافقاً لمقاصد الشريعة

أن مقاصد الشريعة هي تحقيق مصالح الناس، سواء يجلب النفع لهم أو بدفع الضرر عنهم، وهذا ما دلّ عليه

استقراء الأحكام الشرعية، فما من فعل تترتب عليه مصلحة إلا وقد أمر به المشرع - أو أذن فيه - وما من فعل تترتب عليه

مفسدة إلا وقد نهي عنه، فالغاية إذن من وضع الشريعة هي رعاية مصالح الناس في الدارين.

وعلى هذا فكل عمل من شأنه أن يحقق هذه المصالح أو يحافظ عليها، دون أن يكون مناقضاً لنصوص الشريعة

ومقرراتها، فإنه يدخل في إطار الأعمال الشرعية التي ترك أمرها للناس في كل عصر، لكي يختاروها وفقاً لظروفهم وحاجتهم.

وإنما دخلت هذه الأعمال في إطار الأعمال الشرعية - مع أنه لم ينص عليها - لأن الشريعة لم تحصر كل

الوسائل التي يتوصل بها إلى تحقيق مصالح الناس، وإنما اكتفت بالنص على القواعد والمبادئ العامة التي تحكمها، اتساقاً مع

<sup>36</sup> أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ج8، ص 333.

منهجها في تدبير أحوال الناس ورعاية مصالحهم، وهو إجمال ما يتغير وفصيل ما لا يتغير، ومن ثم فأية وسيلة يفرضها التطور الاجتماعي، وتؤدي إلى تحقيق مصلحة من مصالح الناس، ولا تنطوي على مخالفة للشرعية، فإنها تصبح مشروعة.

إذن فكل تصرف أو تدبير يقرب الناس إلى الصلاح ويبعدهم عن الفساد، فإنه يعتبر عملاً مشروعاً، ولو لم يدل عليه — بذته — شيء من نصوص الشرعية، بل يكفي أن يكون محققاً لمقاصدها موافقاً لأغراضها، غير مخالف لنص ثابت من نصوصها، ومن ثم تثبت له المشروعية.

كذلك فإن أي تصرف أو تدبير يقرب الناس إلى الفساد ويبعدهم عن الصلاح، يعتبر عملاً غير مشروع، ولو كان مستنداً إلى شيء من نصوص الشرعية، إذ هو — عندئذ — مناقض لمقاصدها، وكل عمل ثبت مناقضته لمقاصد الشرعية فإنه يعد عملاً باطلاً، وهذا مقرر أصولي لا خلاف فيه:

يقول الشاطبي: كل من ابتغى في تكاليف الشرعية غير ما شرعت له، فقد ناقض الشرعية، وكل من ناقضها، فعمله في المناقضة باطل.<sup>37</sup>

ويقول ابن القيم: الشرعية مبناه وأساسها على الحكم مصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشرعية وإن أدخلت فيها بالتأويل.<sup>38</sup>

بناء على ما سبق، فإن التدابير التي تتطلبها مصالح الناس في زمن ما، إذا لم تحقق الغرض منها في زمن آخر بسبب تغير الظروف، فإنه لا مانع شرعاً من استحداث تدابير جديدة تلائم الظروف الجديدة، وبالتالي يتغير الحكم تبعاً لذلك، إذ المعول عليه في ذلك هو موافقة مقاصد الشرعية في تحقيق مصالح الناس سواء بجلب المصلحة أو دفع الفسدة.

وهذه بعض الأمثلة:

---

<sup>37</sup> الموافقات، للشاطبي، ج2، ص 231.

<sup>38</sup> إعلام الموقعين، لابن القيم، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973، ج3، ص 3.

1. من المعلوم أن عقد الزواج في الشريعة الإسلامية يقع صحيحاً، متى كان مستوفى الأركان من حيث الصيغة والولي والإشهاد، ومتى انتفت موانع انعقاده، دون نظر إلى ضرورة أن يتم هذا العقد على يد رجل دين أو موظف مختص، إذ إن طابع العقود في الفقه الإسلامي الرضائية وإن كان عقد الزواج قد أحيط ببعض الشروط الشكلية - كالإشهاد والإشهار - لعظم خطره.
2. لم يرد نص في الشريعة يحدد أسلوب القضاء وفض المنازعات بين المتخاصمين، فهذا مما ترك للناس أن يختاروه وفق ظروفهم وحاجاتهم، ومن ثم كان التقاضي يتم - في الماضي - على درجة واحدة، فإذا أصدر القاضي حكماً في مسألة ما، فإن حكمه يصبح نافذاً بمجرد صدور الحكم.
3. أن صياغة الأحكام الشرعية، وترتيبها ترتيباً منطقياً على النسق الذي جرت عليه القوانين الحديثة أو ما عرف بالتقنين، وإلزام القضاة بالإحتكام إليها، مما يوافق مقاصد الشريعة في تيسير الرجوع إلى هذه الأحكام، واختيار الأرجح والأنسب من الآراء والمذاهب الفقهية لتحقيق المصالح الإجتماعية على ضوء اختلاف هذه المصالح باختلاف الظروف والأحوال.<sup>39</sup>

أهم المراجع:

1. الأشباه والنظائر، للسيوطي، طبعة البابي الحلبي، القاهرة.
2. أصول الفقه الإسلامي، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1982م.
3. أصول علم الاجتماع، للدكتور عبد الباسيط محمد حسن وآخرون، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
4. إعلام الموقعين، لابن القيم، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973، ج3.
5. بداية المجتهد، لابن رشد القرطبي، البابي الحلبي، الطبعة الخامسة 1981م، القاهرة، ج2.

<sup>39</sup> نظرات عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، لأستاذ الدكتور محمد سراج، دار الثقافة، القاهرة، ص 185.



6. تطبيق الشريعة الإسلامية، للأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلي، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1984م.
7. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الشعب، القاهرة.
8. حاشية الدسوقي، لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، البابي الحلبي، القاهرة، ج2.
9. حاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1324هـ، ج3.
10. دراسة المجتمع، للدكتور مصطفى الحشاب، مكتبة الإنجلو، طبعة 1975م.
11. رسالة الكرخي في الأصول مطبوعة مع تأسيس النظر للدبوسي، تحقيق: مصطفى محمد القباني الدمشقي، دار ابن زيدون، بيروت.
12. الفتح القدير، للإبن الهمام الحنفي، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1970م، ج6.
13. الفروق، للقرافي، عالم الكتب، بيروت، ج1.
14. قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية 1988م، ج2.
15. كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ج4.
16. لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار المعارف، 711هـ، مادة ظرف.
17. المبادئ العامة في القانون، للدكتور فرج الصدة، نشر معهد الدراسات الإسلامية، 1977م.
18. المجلة الأحكام العدلية، ج1.
19. المستصفي، للإمام أبي حامد الغزالي، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، الأزهر، ج1.
20. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، جزء 2.
21. المغني المحتاج، لمحمد الشربيني الخطيب، البابي الحلبي، 1958، القاهرة، ج7.
22. المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، المطبعة الأزهرية، 1348هـ، 1988م.

23. الموافقات، للشاطبي، تعليق: الشيخ محمد حسنين مخلوف، دار الفكر، بيروت، ج 1.
24. نحو وجهة إسلامية في التنظيمات الاقتصادية المعاصرة، لأستاذ الدكتور محمد بلتاجي، مجلة أضواء الشريعة السعودية، العدد السابع، 1396هـ.
25. نظرات عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، لأستاذ الدكتور محمد سراج، دار الثقافة، القاهرة.
26. نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء، للدكتور محمد سلام مذكور، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1984م.